وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

2020

التوجيه الصوتي للقراءات القرآنية

سد 6

د/ أحمد إبراهيم الزبير

المحاضرة الأولى

التّوجيه الصّوتيّ للقراءات القرآنيّة

1 ـ الإظهار و الإدغام :

أ ـ **الإظهار** : لغة : البيان و اصطلاحا إخراج كلّ حرف من مخرجه من غير غنّة في الحرف المُظْهَر.

ب ـ **الإدغام** : لغة : إدخال الشّيء في الشّيء ، يقال : أدغمت اللّجام في فم الدّابّة أي أدخلته فيه ، و اصطلاحا النّطق بالحرفيْن حرفا واحدا كالثّاني مُشدّدًا .

و قد يقال : أيّهما الأصل : الإظهار ، أو الإدغام ؟

فيُقال : الإظهار هو الأصل حيث لا يحتاج إلى سبب في وجوده. و الإدغام له سبب .

و أسباب الإدغام ثلاثة : التّماثل ، أو التّقارب ، أو التّجانس .

و التّماثل هو أن يتّفق الحرفان في المخرج و الصّفات معا مثل البَاءيْن في نحو قوله تعالى : (ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ)[1] .

و التّقارب : و هو أن يتقارب الحرفان في المخرج ، و الصّفات ، مثل : اللاّم و الرّاء في نحو قوله تعالى : (ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ)[2]و مخرج كلّ من اللاّم و الرّاء ، قريب من مخرج الحرف الآخر ، فاللاّم تخرج من أدنى حافتي اللّسان بعد مخرج الضّاد إلى منتهى طرفه مع ما يليه من أصول الثّنايا العليا .

و قد يتقارب الحرفان في المخرج

قرأ ابن كثير في رواية القواس :" السراط " و "سراط " بالسّين و حجّته هي أنّ السّين الأصل ، و لا ينتقل عن الأصل إلى ما ليس بأصل ، و روي أنّ ابن عبّاس كان يقرأها بالسّين .

و قرأ حمزة بإشما الزّاي ، و روي عنه بالزّاي ، و هي لغة للعرب .

و قرأ الباقون بالصّاد و حجّتهم أنّها كتبت في جميع المصاحف بالصّاد . قال الكسائيّ : " هما لغتان " .

قرأ حمزة : عليهُم ، و إليهُم ، و لديهُم بضمّ الهاء ، و قرأ ابن كثير و نافع في رواية القاضي عن قالون عنه : عليهمو ، و إليهمو بكسر الهاء و ضمّ الميم ، و يصلون بواو في اللّفظ .

و قرأ الباقون بكسر الهاء ، و سكون الميم .

و اعلم أنّ الأصل في عليهم : (عليهمو) بضمّ الهاء و الميم ، و الدّليل على ذلك أنّ هذه الهاء للمذكّر تضمّ و تشبع ضمّتها فيتولّد منها الواو نحو (ضربتُهُ) ، و إذا فتحت كانت للمؤنّث نحو (رأيتها) و هذه و إن فتحت فأصلها الضّمّ بدلالة قولك : (رأيتهما) ، و للجماعة (رأيتهنّ) و علامة الجمع في المذكّر إلى هذه الهاء هي الميم المضمومة التي بعدها"واو " كما هي في قولكم : (ضربتكم) و أصله (ضربتكمو) ، و يتبيّن لك ذلك إذا اتّصل به مضمر آخر تردّ معه الواو نحو : (ضربتكموه) و لا تقول (ضربتكُمْه) . و كمن قوله عزّ و جلّ : أنزلمكموها فهذا ممّا يبيّن لك أنّ الأصل (عليهمو) بضمّتين و واو .

و حجّة من قرأ " عليهُم " بضمّ الهاء و سكون الميم أنّ أصلها الضّمّ فأجري على أصل حركتها ، و طلب الخفّة بحذف الواو و الضّمّة ، فأتى بأصل هو ضمّ الهاء و ترك أصلا هو إثبات الواو و ضمّ الميم ؛ و أمّا من قرأ " عليهِم " فإنّه استثقل ضمّة الهاء بعد الياء فكسر الهاء لتكون الهاء محمولة على الياء التي قبلها و الميم مضمومة للواو التي بعدها ، فحمل كلّ حرف على ما يليه و هو أقرب إليه .

و حجّة الباقين أنّ الهاء إذا وقعت بعد ياء أو كسرة كسرت نحو "به " و " إليه " و " عليه " ، و إنّما اختير الكسر على الضّمّ الذي هو الأصل لاستثقال الضّمّة بعد الكسرة ؛ ألا ترى أنّه رُفض في أصل البناء فلم يجئ بناء على (فِعُل) مضمومة العين بعد كسر الفاء ، و أمّا حذف الواو فلأنّ الميم استُغني بها عن الواو ، و الواو أيضا تثقل على ألسنتهم فإذا لقيت الميمَ ألفٌ و لامٌ ، فإنّهم مختلفون مثل (عليهم الذلّة) و (بهم الأسباب) فقرأ أبو عمرو بكسر الهاء و الميم ، و قرأ حمزة و الكسائيّ بضمّهما ، و قرأ الباقون بكسر الهاء و ضمّ الميم ، و إنّما كسروا الهاء لمجاورة الياء و الكسرة ، و إنّما رفعوا الميم للأنّهم لمّا احتاجوا إلى تحريكها من أجل السّاكن الذي لقيته رُدّ عليها الحركة التي كانت لها في الأصل و هي الضّمّ لأنّ أصل الميم الضّمّ كم بيّناه سابقا .

و أمّا أبو عمرو فإنّه لمّا غيّر الهاء عن أصلها كراهية الثّقل ، فعل ذلك في الميم حين أراد تحريكها للسّاكن بعدها ، فأتبع الميم كسر ما قبلها كراهية أن يخرج من كسر إلى ضمّ ، فأتبع الكسر الكسر ليؤلّف بين الحركات عند حاجته إلى تحريك الميم .

و حجّة من ضمّ الهاء و الميم هي أنّ الميم لمّا احتيج إلى تحريكها من أجل السّاكن رُدّ عليها الحركة التي كانت في الأصل و هي الضّمّ ، فلمّا انضمّت الميم غلبت على الهاء و أخرتها في حيّز ما قبلها من الكسر فرجعت الهاء إلى أصلها .

قرأ ابن كثير : " فيهي " و " عليهي " بإشباع الهاء يصلها بياء ، و حجّته أنّ أصلها " فيهو " و " عليهُو " ثمّ قلبوا الواو ياء للياء التي قبلها و كسروا الهاء فصارت : " فيهي " و عليهي " ، و قرأ أيضا : " فقلنا اضربوهو " و " منهو " بإشباع الهاء يصلها بواو على أصلها .

قرأ الباقون : " فيه " و عليه " من غير إشباع و حجّتهم أنّ الكسرة تنوب عن الياء و تدلّ عليها ، و كذلك الضّمّة . قال أهل البصرة : " إنّما حذفت الياء لسكونها و سكون الياء التي قبل الهاء ، لأنّ الهاء ليست بحاجز حصين ، فكأنّ السّاكن قبلها ملاق للسّاكن الذي بعدها فتحذف الياء ، ألا ترى أنّها إذا تحرّك ما قبلها لم تحذف منها الياء نحو : " أمّه .. و صاحبته " لأنّ ما قبلها متحرّك فليس يجتمع ساكنان .

قرأ أبو عمرو : " فيهْ هدى " و " قيلْ لهم " بالإدغام . و قرأ الباقون بالإظهار : و حجّة أبي عمرو أنّ (إظهار الكلمتين كإعادة الحديث مرّتين) ، فأسكَن الحرف الأوّل و أدغمه في الثّاني ليعمل اللّسان مرّة و احدة . و شبّه الخليل ذلك بالمقيّد إذا

رفع رجله في موضع ثمّ أعادها إليه ثانية ، قال : " و الذي أوجب الإدغام هو أنّه يثقل على اللّسان رفعه من مكان و إعادته في ذلك المكان أو فيما يقرب منه " و شبّه غيره بإعادة الحديث مرّتين .

و أمّا من أظهر فإنّه أتى بالكلام على أصله ، و أدّى لكلّ حرف حقّه من إعرابه ، لتكثر حسناته إذ كان له بكلّ حرف عشر حسنات .

قرأ أبو عمرو و ورش عن نافع : " يومنون " بغير همز ، و كذلك " ياكلون " و يومرون " و حجّتهما في ذلك ثقل الهمز و بعد مخرجها و ما فيها من المشقّة ، فطلب من تخفيفها ما لم يطلب من تخفيف ما سواها ، و لهذا قيل " (النّطق بها كالتهوّع) .

و ورش يترك الهمزة المتحرّكة مثل : " لا يواخذكم " و " لا يودّه " و أبو عمرو يهمز ، و حجّته أنّ الهمزة السّاكنة أثقل من المتحرّكة ، وذلك أن تخرج الهمزة السّاكنة من الصّدر ، و لا تخرج إلاّ مع حبس النّفس . و الهمزة المتحرّكة تعينها حركتها و تعين المتكلّم بها على خروجها ؛فلذلك همز أبو عمرو المتحرّكة و ترك السّاكنة . و ترك أيضا ورش ما كان سكونها علامة للجزم نحو : (إن نشأ) و (تسُؤهم) ، و همز أبو عمرو . و حجّته في ذلك أنّ الكلمة قد سقط منها حرف قبل الهمزة لسكونها و سكون الهمزة ، و هو الألف (نشاء) و الواو من (تسوؤهم) ، و سقطت حرة الهمزة للجزم ؛ فلو أسقط منها الهمزة لكان قد أسقط من الكلمة ثلاثة أشياء : الهمزة و حركتها و الألف ، فيخلّ بالكلمة .

المحاضرة الثّانية

قرأ نافع و ابن كثير و أبو عمرو : " بما أنزل " و " على أبصارهم " لا يمدّون حرفا لحرف ، و هو أن تكون المدّة من كلمة و الهمزة من أخرى . و حجّتهم في ذلك أنّهم أرادوا الفرق بين ما المدّة فيه لازمة لا تزول بحال ، و بين ما هي فيه عارضة قد تزول في بعض الأحوال نحو " بما أنزل " فإنّها تزول عند الوقف ، و التي لا تزول نحو " دعاء و نداء " و " بناء، فجعلوا ذلك فرقا بينهما.

و قرأ ابن عامر و الكسائي مدّا وسطا ، و مدّ حمزة و عاصم مدّا مفرطا . و حجّتهم في ذلك أنّ المدّ إنّما وجب عند استقبال الهمزة سواء كانت الهمزة من الكلمة نفسها أو من الأخرى إذا التقتا لأنّه لا فرق في اللّفظ بينهما .

قرأ نافع و أبو عمرو : " آنذرتهم " ،" آنت " يهمزان ثمّ يمدّا بعد الهمزة ، و تقدير هذا أن تدخل بين ألف الاستفهام و بين الهمزة التي بعدها ألفا ليبعد المثل عن المثل و يزول الاجتماع فيخفّ اللّفظ . و الأصل " أأنذرتهم " ثمّ تلين الهمزة في " أنذرتهم " .

و حجّتهما في ذلك أنّ العرب تستثقل الهمزة الواحدة فتخفّفها في أخفّ أحوالها و هي ساكنة نحو (كاس) ، فإذا كانت تخفّف و هي وحدها فأن تخفّف و معها مثلها أولى .

و قرأ ابن كثير : " أنذرتهم " بهمزة واحدة غير مطوّلة ، و مذهبه أن يحقّق الأولى و يخفّف الثّانية . و قرأ ابن عامر و أهل الكوفة : أأنذرتهم " " أأنت " بهمزتين ، و حجّتهم في ذلك أنّ الهمزة حرف من حروف المعجم كغيره من سائر الحروف ، صحّا بالجمع بينهما نحو ما يجتمع في الكلمة حرفان مثلان ، فيؤتى بكلّ واحد منهما صحيحا على جهته من غير تغيير كقوله تعالى : " أتمدّونن بمال " و " لعلّكم تتفكّرون " و نظائر ذلك فلا يستثقل اجتماعهما ، بل يؤتى بكلّ واحد منهما . فجعل الهمزتين كغيرهما من سائر الحروف .

قرأ أبو عمرو و الكسائيّ و ورش : " على أبصارهم " و قنطار " بإمالة الألف و حجّتهم في ذلك أنّ انتقال اللّسان من الألف إلى الكسرة بمنزلة النّازل من علوّ إلى هبوط ، فقرّبوا الألف بإمالتهم إيّاها من الكسر ليكون عمل اللّسان من جهة واحدة . و قرأ الباقون " أبصارهم " بغير إمالة . و حجّتهم أنّ باب الألف هو الفتح دون غيره ، و أنّ ما قبل الألف لا يكون أبدا إلاّ مفتوحا لأنّه تابع لها ، فتركوها على بابها من غير تغير .

و قرأ حمزة : (فزادهم الله مرضا) بالإمالة ، و كذلك : "جاء" و "شاء" و "خاب" و "حاق" و"خاف" و"طاب" و"ضاق"و "زاغ" و دخل ابن عامر معه في "جاء" و"شاء" و "فزاده الله " و حجّتهما في ذلك أنّ فاء الفعل منها مكسورة إذا ردّها المتكلّم إلى نفسه نحو (زدتُ)و (جئت) و (طبتُ) و لهذا قرأ حمزة : " فلمّا زاغوا " بالإمالة ، " أزاغ الله " بالفتح لأنّ فاء الفعل مفتوحة ، تقول :(أزغْتُ) و كذلك " فأجاءها المخاضُ" بغير إمالة لأنّك تقول : (أجأتُ) . و قرأ الباقون جميع ذلك بغير إمالة على أصل الكلمة و حجّتهم في ذلك أنّ أصل كلّ فعل إذا كان ثلاثيّا أن يكون أولّه مفتوحا .

و قرأ الكسائيّ : (و إذا قُيل لهم) بالإشمام و كذلك يفعل في " غُيضَ الماء " و" سُيءَ " و حُيلَ " و " جُيءَ " و " سُيقَ : و ابن عامر دخل معه في " حُيلَ " و

سُيِءَ" و " سُيقَ" ، و نافع دخل معهما في " سُيِءَ" . و قرأ الباقون جميع ذلك بالكسر ، و حجّتهم في ذلك أنّ الأصل في ذلك (قُوِلَ) و (حُوِلَ) و (سُوِئَ) و (سُوِقَ) و (غُيِضَ) و جُيِئَ) ، فاستثقلت الضّمّة على فاء الفعل و بعدها واو مكسورة و ياء مكسورة ، فنُقلت الكسرة منهما إلى فاء الفعل و قلبت الواو ياء لسكونها و انكسار ما قبلها فقيل في ذلك (قِيل و حِيلَ) و أخواتها .

و حجّة الكسائيّ في ذلك أنّه لمّا كان الأصل في كلّ ذلك (فُعِل) بضمّ الفاء التي يدلّ ضمّها على ترك تسمية الفاعل ، و أشار في أوائلهنّ إلى الضّمّ لتبقى بذلك دلالة على معنى ما لم يسمّ فاعله و أنّ القاف كانت مضمومة .

باب الهمزتين :

باب الهمزتين تلتقيان من كلمتين و هما مختلفتا الإعراب : و هما على ستّة أوجه ، وجه منها لم يجئ في القرآن ، و هي الهمزة المكسورة التي بعدها همزة مضمومة كقولك : (هؤلاء أمراء) ، و باقيها موجودة في القرآن :

1 ـ فأوّل ذلك المضمومة التي بعدها المفتوحة كقوله تعالى : (... السّفهاءُ أَلا) تهمز الأولى و تخفّف الثّانية و تنحو بها نحو الألف .

2 ـ المضمومة التي بعدها مكسورة كقوله تعالى : (و لا يأب الشّهداءُ إذا ما دعوا) ، تهمز الأولى و تنحو بالثّانية نحو الياء من غير أن تكسرها .

3 ـ و الثّالثة المفتوحة التي بعدها مكسورة ، نحو قوله تعالى:(...أم كنتم شهداء إذ حضر...)

4 ـ المفتوحة التي بعدها مضمومة كقوله : (جاء أمّةً رسُولها) ، تهمز الأولى و تنحو بالثّانية نحو الواو من غير ضمّ .

5 ـ المكسورة التي بعدها مفتوحة نحو قوله : (أأمنتُم من في السّماء أن يخسفَ) تهمز الأولى و تنحو بالثّانية نحو الألف ؛ فهذا مذهب نافع و ابن كثير و أبي عمرو .

و حجّتهم أنّ العرب تستثقل الهمزة الواحدة فتخفّفها في أخفّ أحوالها و هي ساكنة نحو (كاس) فتقلب الهمزة ألفا ، فإذا كانت تُخفَّف و هي وحدها فأن تخفّف و معها مثلها أولى (كما أشرنا سابقا) .

و قرأ ابن عامر و أهل الكوفة بهمزتين في جميع ذلك ،أرادوا التّحقيق و توفية كلّ حرف حقّه من حركته و نصيبه من الإعراب ، إذ كانت الهمزة حرفا من حروف المعجم يلزمها من الحركة ما يلزم سائر الحروف ، فجاؤوا بكلّ همزة من المجتمعتين عل هيأتها إرادة التّبيين و النّطق بكلّ حرف من كتاب الله على جهته من غير إبدال و لا تغيير ، فإذا التقتا متّفقتي الإعراب و ذلك أن تكونا مكسورتين كقوله : " هؤلاء إن كنتم " أو تكون مفتوحتين كقوله : " جاء أمرنا " أو تكونا مضمومتين كقوله : " أولياء أولئك " ، فقرأ ابن عامر و أهل الكوفة جميع ذلك بهمزتين ، و قد مرّ الكلام فيه .

و ورش عن نافع ، و القواس عن ابن كثير يهمزان الأولى و يلينان الثّانية بالكسر [إليها] . و أمّا نافع و البزّي عن ابن كثير فيليّنان الأولى شبه الياء ، و يهمزان الثّانية ، و في المضمومتين شبه الواو و هذا باب تُحكمه المشافهة لا الكتابة ، و في المفتوحتين يحذفون الأولى بلا عوض .

و قرأ أبو عمرو جميع ذلك بهمزة واحدة : حذف إحداهما و اكتفى بالأخرى عنها . و ها هنا خلاف : آلمحذوفة هي الأولى أم الثّانية ؟

فمن حجّة من يقول الثّانية (أنّها هي التي جلبت معظم الثّقل فكان الحذف فيها أوجب لأنّ الأولى لو انفردت لما وجب حذفها و لما جاز) .

و حجّة من يقول الأولى [هي المحذوفة] : هي أنّ الأولى وقعت في الكلمة آخرا ، و الثّانية وقعت في كلمتها أولاً ، و الأواخر أحقّ بالإعلال من الأوائل ، ألا ترى أنّ هذه الهمزة إذا وقف الإنسان على (جاء) و على (هؤلاء) فإنّها تسقط عند الوقف ، فالأولى إذًا أحقّ بالإسقاط من الثّانية) .

و في قوله تعالى : (و هو بكلّ شيء عليم) قرأ أبو عمرو و نافع في رواية إسماعيل و قالون ، و الكسائيّ : (وَ هْوَ " بكلّ ...) ، " و لَهْوَ .." و " فَهْيَ .." ساكنة الياء .

و حجّتهم أنّ الفاء مع (هو) و (هي) قد جعلت الكلمة بمنزلة (فَخِذ و فَخْذ) فاستثقلوا الكسرة و الضّمّة فحذفوها للتّخفيف .

و قرأ الباقون : " فَهُوَ " و " فَهِيَ " بالتّثقيل على أصل الكلمة و ذلك أنّ الهاء كانت متحرّكة قبل دخول هذه الحروف عليها ، فلمّا دخلت هذه الحروف لم تتغيّر عمّا كانت عليه من قبل .

و قرأ نافع و ابن كثير و أبو عمرو أمثال قوله تعالى :(قال إنّيَ أعلمُ) بفتح الياء و قرأ الباقون بإسكان الياء . فأمّا من فتح الياء فعلى أصل الكلمة ، و ذلك أنّ الياء اسم المتكلّم ، و الاسم لا يخلو من أن يكون مضمرا أو مظهرا ، فإذا ظاهرا أعرب ، و إذا كان مضمرا بني على حركة كالكاف في (ضربتك) و التّاء في (قمتُ) . و كذلك الياء وجب أن تكون مبنيّة على حركة لأنّها علامة إضمار ، و هي خلف من المعربة ، و الدّليل على ذلك قوله : " و ما أدراك ما هِيَهْ" ، حسابيَهْ " لأنّ الهاء إنّما أتي بها للسّكت لتبيّن بها حركة ما قبلها . و أمّا من سكّن الياء فإنّه عدل بها عن أصلها استثقالا للحركة عليها لأنّ الياء حرف ثقيل فإذا حرّك ازداد ثقلا إلى ثقله .

و في ياء الإضافة أربع لغات : فتح الياء على أصل الكلمة ، و إسكانها تخفيفا ، و إثبات الهاء بعد الياء ، و الحذف ؛ تقول : (هذا غلاميَ قد جاء) و (غلامِي و غلاميَهْ ، و غلامِ) .

المحاضرة الثّالثة

التّوجيه الصّرفي للقراءات القرآنيّة :

قوله تعالى :(ملك يوم الدّين)

قرأ عاصم و الكسائيّ : « مالك يوم الدّين » بألف

و قرأ الباقون : بغير ألف ، و حجّتهم : « ..الملك القدّوس » ، و« ملك النّاس » ، و« فتعالى الله الملك الحقّ » ، و كان أبو عمرو يقول :أولا تقولون : « فتعالى الله الملك الحقّ » .

و حجّة أخرى ذكرها أبو عبيد و هي (أنّ كلّ ملِك فهو مالك) و ليس كلّ مالك ملكا ،لأنّ الرّجل قد يملك الدّار و الثّوب و غير ذلك فلا يسمّى ملكا و هو مالك . و كان أبو عمرو يقول: : « ملك " تَجمع (مالكا) ، و (مالك) لا يجمع ملكا ».

و حجّة أخرى : و هي أنّ وصفه (بالمُلك) أبلغ في المدح من وصفه (بالمِلك) ، و به وصَفَ نفسه فقال : «لمن الملك اليوم » فامتدح بملك ذلك و انفراده به يومئذ ، فمَدْحه بما امتدح به أحقّ و أولى من غيره ، و (المُلك) إنّما هو من (مِلك) لا من (مالِك) لأنّه لو كان من (مالك) لقيل (لمن المِلك) بكسر الميم ، و المصدر من (المِلك) : (المُلك) ، يقال : (هذا ملِكٌ عظيم المُلك) و الاسم من (المالك) : (المِلك) ، يقال : (هذا مالك صحيح المِلك) بكسر الميم .

و حجّة من قرأ (مالك) هي أنّ (مالكا) يحوي الملك و يشتمل عليه و يصيّر (المُلك) مملوكا لقوله جلّ و عزّ : «قل اللهمّ مالك الملك» فقد جعل (المُلك) للمالك ، فصار (مالك) أمدح و إن كان يشتمل عليه (المُلك) و على مِلكه ، سوى ما يتلوه من زيادة (الألف) التي هي حسنة قد ضمن عنها عشر حسنات ، و الدّليل على هذا أنّ شاعرا جاء إلى الرّسول صلّى الله عليه و سلّم يشكو امرأته فقال :

يا مَالِكَ المُلك و ديّانَ العرب

فقال له رسول الله صلّى الله عليه و سلّم :« مه ، ذلك الله ».

و حجّة أخرى و هي قوله :« يوم لا تملك نفسٌ لنفس شيئا» فقد أخبر أنّه ... ، و إذا كان يملك فهو مالك .

و حجّة أخرى ذكرها الأخفش و هي أنّ (مالكا) يضاف في اللّفظ إلى سائر المخلوقات فيقال:(هو مالك النّاس و الجنّ و الحيوان ، و مالك الرّياح و مالك الطّير و سائر الأشياء) و لا يقال : (هو ملك الرّيح و الحيوان) ؛ فلمّا كان ذلك كذلك ، كان الوصف بـ (المِلك) أعمّ من الوصف بـ المُلك) لأنّ يملك جميع ما ذكرنا و تحيط به قدرته ، و يحكم يوم الدّين بين خلقه دون سائر خلقه .

قال علماؤنا: (إنّما يكون (المِلك) أبلغ في المدح من (المُلك) في صفة المخلوقين لأنّ أحدهم يملك شيئا دون شيء ، و الله يملك كلّ شيء .

و قرأ حفص و غيره : (و ما يخدعون إلاّ أنفسهم) و قرأ نافع و ابن كثير و أبو عمرو : « و ما يخادعون إلاّ أنفسهم» بالألف ، و احتجّ أبو عمرو بأن قال: (إنّ الرّجل يخادع نفسه و لا يخدعها) قال الأصمعيّ : (ليس أحد يخدع نفسه ، إنّما يخادعها).

و قرأ أهل الشّام و الكوفة (و ما يخدعون) بغير ألف . و حجّتهم في ذلك أنّ الله أخبر عن هؤلاء المنافقين أنّهم يخادعون الله و الذين آمنوا بقولهم : (آمنّا بالله و باليوم الآخر) فأثبت لهم مخادعة الله و المؤمنين ، ثمّ يخبر عنهم عقيب ذلك أنّهم لا يخادعونه ، و لا يخادعون إلاّ أنفسهم ، فيكون قد نفى عنهم في آخر الكلام ما أثبته لهم في أوّله ، و لكنّه أخبر أنّ المخادعة من فعلهم ، ثمّ إنّ الخدع إنّما يحيق بهم خاصّة دونه.

قرأ ابن عامر : واتّخِذوا من مقام إبراهام بألف في سورة البقرة، و في النّساء بعد المئة ،و في الأنعام حرفا واحدا " ملّة إبراهام " و في التّوبة بعد المئة " إبراهام "

و في إبراهيم ، و في النّحل و مريم كلّها ، و في العنكبوت الثّاني "إبراهام" و " عسق ، و في سور المفصّل كلّها إلاّ في سورة المودّة (الممتحنة) "إلاّ قول إبراهيم" بالياء ، و في سبّح " صحف إبراهيم" ، و ما بقي في جميع القرآن بالياء ، و حجّته في ذلك أنّ كلّ ما وجده بألف قرأ بألف ، و ما وجده بالياء قرأ بالياء اتّباع المصاحف.

و اعلم أنّ إبراهيم اسم أعجميّ دخل في كلام العرب ، و العرب إذا أعربت اسما أعجميّا تكلّمت فيه بلغات، فمنهم من يقول :(إبراهام) ، و منهم من يقول :(أبْرَهَم) قال الشّاعر:

نحن آل الله في بلدته لم نزل ذاك عل عهد ابْرَهَمْ

و قوله تعالى : (..قالَ :و من كفر فأمتّعه قليلا ..) قرأ ابن عامر " فَأُمْتِعُه " بالتّخفيف ، و قرأ الباقون بالتّشديد و هما لغتان ، يقال :(متّع الله به و أمْتَع) و التّشديد هو الاختيار لأنّ القرآن يشهد بذلك في قوله : (و متّعناهم إلى حين)، و لم يقل : " و أمتعناهم "

و قوله تعالى : (و أرِنَا مَنَاسِكَنَا و تُبْ علَيْنَا) قرأ أبو عمرو : " و أَرِنَا " مختلسا. و قرأ ابن كثير : " و أرْنَا " ساكنة في جميع القرآن . و حجّته أنّ الرّاء في الأصل ساكنة و أصلها (أرْئِينا) على وزن (أكْرِمْنَا) ، فحُذفت الياء للجزم ، ثمّ تُركت الهمزة كما تُركت في(يرى و ترى) و بقيت الياء محذوفة كما كانت . و الأجود أن تقول : نقلنا حركة الهمزة إلى الرّاء ثمّ حذفنا لكثرة الحركات .

و قرأ الباقون : " أرِنا " بكسر الرّاء ، و حجّتهم أنّ الكسرة إنّما هي كسرة همزة ألغيت و طرحت حركتها على الرّاء ، فالكسرة دليل الهمزة فحذفها قبيح .

المحاضرة الرّابعة

التّوجيه النّحويّ :

قرأ ابن كثير قوله تعالى :(ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ) ،(فتلقَّى آدَمَ من ربِّهِ كَلِمَاتٌ) ، برفع كلماتٌ ، جعل الفعل للكلمات لأنّها تلقّت آدم علي السّلام ، و حجّته أنّ العرب تقول (تلقّيْتُ زيداً) ، و (تلقّاني زيدٌ) و المعنى واحد لأنّ من لقِيتَه فقد لَقِيَك .

و قرأ الباقون : (آدَمُ) رُفع بفعله ، لأنّه تلقّى من ربّه الكلمات أي أخذها منه و حفظها و فهِمَها ، و العرب تقول : (تلقّيْتُ هذا من فلان) المعنى : إنّ فهمي قَبِلَها منه . و حجّتهم ما رُوي في التّفسير في تأويل قوله : (فتلقّى آدمُ من ربّه كلماتٍ) أي قَبِلَها ؛ فإذا كان (آدمُ) القابل فالكلمات مقبولة .

و قوله تعالى :(ٹ ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ ف ف ڤ ڤ ق) .

اتّفق القرّاء على نصب «الأرحامَ» إلاّ حمزة فإنّه خفض الميم نسقاً على الهاء ، و القراءة الجيّدة (و الأرحامَ) بالنّصب ، و المعنى : اتّقوا الأرحامَ أن تقطعوها ، و أمّا على قراءة الخفض فقد ضعّفها النّحويّون ، و لم يجوّزوها إلاّ في ضرائر الشّعر ، لأنّ العرب لا تعطف على المكنيّ ، و قد أنشد الفرّاء بيتا في جوازه :

تُعلّق في مثل السَّوَارِي سيُوفُنا و ما بينها و الكعب غوطٌ نَفَانِفُ

(البيت لمسكين الدّارميّ) و وجه الكلام (و ما بينها و بين الكعب) ، فاضطرّه الشّعر إلى جوازه .

قال أبو عليّ : من جرّ (الأرحام) فإنّه عطف على الضّمير المجرور بالباء ، و هذا ضعيف في القياس ، لأنّ الضّمير قد صار عِوضا ممّا كان به متّصلا بالاسم من التّنوين ، فقبُح أن يُعطف عليه كما لا يُعطف الظّاهر على التّنوين . و يدّك على ذلك أنّهم جرى عندهم مجرى التّنوين حذفهم الياء من المنادى المضاف إليها كحذفهم التّنوين . و ذلك قولهم: (يَا غُلاَم) و هو الأكثر من غيره . و وجه الشّبَه فيهما أنّه على حرف كما أنّ التّنوين كذلك ، و اجتماعهما في السّكون ، و أنّه لا يُوقف على الاسم منفصلا منه كما أنّ التّنوين كذلك . و المضمر أذهب في مشابهة التّنوين من المُظهَر، لأنّه قد يُفصل بين المضاف و المضاف إليه إذا كان ظاهراً بالظُّرُوف و غيرها نحو قول الشّاعر :

كأنّ أصْواتَ (من إيغَالِهنّ بِنَا) أوخرِ المَيْسِ أصواتُ الفَرَارِيج .(الميس : شجر عظام تُعمَل منه الرّحال . و المعنى : أنّ الإبل أسرعت بهم فاحتكّ أعواد الرّحال لجدّتها بعضها ببعض من السّرعة ، فسُمع لها صوت مثل صوت الفراريج . و الأصل : كان أصوات أواخر الميس أصواتُ الفراريج) .و ليس المضمر في هذا كالظاهر . فلمّا كان كذلك لم يستجيزوا عطف الظّاهر عليه ، لأنّ المعطوف ينبغي أن يكون شاملا للمعطوف عليه . و قد جاء ذلك في ضرورة الشّعر :

فاليومَ قَرّبتْ تهجونا و تشتمنا ...

و قد فسّر المازنيّ هذا تفسيرا مقنعا فقال :« الثّاني في العطف شريك للأوّل ، فإن كان الأوّل يصلح أن يكون شريكا للثّاني ، و إلاّ لم يصلح أن يكون الثّاني شريكا له ، قال : فكما لا نقول : (مررت بزيد و كَ) ، فكذلك لا نقول : مررتُ بِك و زيدٍ » .

و من قرأ « و الأرحام » فالمعنى : (تساءلون به و بالأرحام) . و قال أهل التّفسير : و هو قوله : (أسألك بالله و بالرّحم) . و قد أنكروا هذا و ليس بمنكر ، لأنّ الأئمّة أسندوا قراءتهم إلى النبيّ صلّى الله عليه و سلّم . و أنكروا أيضا أنّ الظّاهر لا يعطف على المضمر المجرور إلاّ بإظهار الخافض و ليس بمنكر . و إنّما المنكر أن يُعطف الظّاهر على المضمر الذي لم يَجْر له ذِكرٌ فتقول (مررْتُ به و زيدٍ) و ليس هذا بحَسَن ؛ فأمّا أن يتقدّم للهاء ذكر فهو حسَنٌ . و ذاك (عمور مررْتُ بِه و زيدٍ) ، فكذلك الهاء في قوله:« تساءلون به » ، و مثله قول الشّاعر :

فاليومَ أصْبَحْتَ تَهْجُونَا وَ تَشْتِمُنَا فاذْهَبْ فَمَا بِكَ و الأيّامِ مِنْ عَجَبِ .

و قوله تعالى:(ﺋﯥ ﯦﯧ ﯨﯩ ﯪﯫ ﯬﯭ ﯮﯯ ﯰﯱ ﯲﯳ)

قرأ أبو عمرو : « إنّ هَذيْنِ» ، لأنّ تثنية المنصوب و المجرور بالياء في لغة فصحاء العرب . و أب عمرو مستغن عن إقامة دليل على صحّتها ، كما أنّ القارئ في قوله عزّ و جلّ :« قال رحلاَنِ مِنَ الذِينَ يَخَافُونَ» مستغن عن الاحتجاج على مُنازِعه إن نَازعه في صحّة قراءته .

و قرأ الباقون : « إنْ هَذَانِ لساحرانِ » بالألف . و حجّتهم أنّها مكتوبة هكذا في (الإمام) مصحف عثمان . و هذا الحرف في كتاب الله مشكِل على أهل اللّغة و قد كثر اختلافهم في تفسيره و نحن نذكر جميع ما قال النّحويّون : فحكى أبو عبيدة عن أبي الخطّاب و هو رأس رؤساء الرّواة : أنّها لغة كنانة يجعلون ألف الاثنين في الرّفع و النّصب و الخفض على لفظ واحد ، يقولون:(أتاني الزّيدان و رأيت الزّيدان و مررت بالزّيدان) ، قال الشّاعر :

تزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أذْنَاهُ ضَرْبَةً دَعَتْهُ إلى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمُ . (البيت لهوبر الحارثيّ ، و الهابي : التّراب المختلط بالرّماد ، و المعنى : تلقَّى منّا بين أذنيه ضربة ألْقتْه على الأرض ميتا)

قال الزّجَّاج : و قال النّحويّون القدماء : ها هنا هاء مضمرة و المعنى : (إنّه هذان لساحران) كما تقول : (إنّه زيد منطلقٌ) ثمّ تقول : (إنّ زيدٌ منطلقُ) . و قال المبرّد : (نعم هذان لساحران) فيكون ابتداء و خبرا ، قال الشّاعر :

و يَقُلْنَ : شَيْبٌ قَدْ عَلاَ كَ وَ قَدْ كَبُرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهْ . (البيت لعبيد الله بن قيس الرّقيّات)

أي : نعم . فإن قيل (اللاّم لا تدخل بين المبتدأ و خبره ، لا يُقال : زيدٌ لقائم ، فما وجه « هذان لساحران» ؟

الجواب في ذلك : أنّ من العرب من يُدخل لام التّوكيد في خبر المبتدأ فيقول : زيد لأخوك ، قال الشّاعر :

خَالِي لأَنْتَ وَ مَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ يَنَلِ العَلاَءَ وَ يُكْرِمِ الأَخْوَالاَ .

و قال الزّجّاج : المعنى : (نعم هذا لساحران) . و قال قطرب : يجوز أن يكون المعنى : (أجَل) فيكون المعنى و الله أعلم :« فتَنَازَعُوا أمْرَهُم بَيْنَهُمْ و أسَرُّوا النّجْوَى » قالوا : (أجَل) تصديقا من بعضهم لبعض ، ثمّ قالوا :« هذان لساحران » . و يجوز أن يكون اللاّم داخلة في الخبر على التّوكيد .

و قال الفرّاء في « هذان » إنّهم زادوا فيها النّون في التّثنية و تركوها على حالها في الرّفع و النّصب و الجرّ كما فعلوا في (الذي) فقالوا (الذين) في الرّفع و النّصب و الجرّ .

و قرأ حفص « إن هذان » بتخفيف " إنْ" جعل "إنْ" بمعنى (ما) و اللاّم بمعنى (إلاّ) التّقدير (ما هذان إلاّ ساحران) .

و قرأ ابن كثير : "إنْ " بالتّخفيف ، " هذانِّ " بالتّشديد . و " إنْ " تكون أيضا بمعنى (ما) . و الأصل في (هذانِّ) : (هذا ان) فحُذفت الألف و جعل التّشديد عوضا من الألف المحذوفة التي كانت في (هذا) . ةو من العرب مَنْ إذا حذف عوّض ، و منهم مَنْ إذا حذف لم يعوّض ؛ فمن عوّض آثَرَ تمام الكلمة ، و من لم يعوِّض آثر التّخفيف . و مثل ذلك في تصغير (مُغْتَسَل) : منهم من يقول : (مُغَيْسِل) فلم يُعوّض ، و منهم من يقول (مُغَيْسِيل) فعوّض من التّاء ياء .

و قوله تعالى :(ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ)

قرأ ابن عامر :« تَلْقَفُ » برفع الفاء . جعله فعلا مستقبلا فأضمر فاء يكون جواب الأمر ، كأنّ التّقدير : أَلْقِ عَصَاكَ فإنّها تَلْقَفُ . قال الزّجّاج : و يجوز الرّفع على معنى الحال ، كأنّه قال :(أَلْقِها ملقفَةً) على حال متوقّعة كما قال :« و لا تمْنُنْ تسْتَكْثِرُ » أي مستكثرا .

و قرأ حفص :« تَلَقَفْ » ساكنة اللاّم ، جعله من (لَقِفَ يَلْقَفُ) و جزم الفاء لأنّه جواب الأمر ، و الأمر ، مع جوابه كالشّرط و الجزاء .

و قرأ الباقون : « تلقَّفْ » بالتّشديد ، من (تلَقَّفَ يَتَلَقَّفُ) . و الأصل (تتلقَّف) فحذفوا إحدى التّاءيْن ، و ابن كثير أدغم التّاء في التّاء في رواية البَزِّي .

و قوله تعالى من سورة المائدة : (ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ) .

قرأ أبو عمرو « و يقُولَ الذِينَ آمَنُوا» بالنّصب ، ردٌّ على قوله : « فعسى الله أنْ يأتيَ بالفَتْح ...» « و أنْ يَقُولَ الذينَ آمَنُوا ...» و قرأ أهل الحجاز و الشّام : « يقُولُ » بغير الواو ، و كذلك هي في مصاحفهم . و حجّتهم : ما رُوي عن مجاهد في تفسيره :« فعسى الله أن يأتي بالفتح » فتح مكّة ،« أو أمر من عنده فيصبحوا على ما أسرّوا في أنفسهم نادمين » . « يقول الذين آمنوا » أي حينئذ : « يقول الذين آمنوا : أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم » . أي ليس كما قالوا .

و قرأ أهل الكوفة :« و يقولُ » بالواو و الرّفع على الانقطاع من الكلام المتقدّم ، فابتدأ الخبر عن قول الذين آمنوا . و قد يجوز أن تكون مردودة على قوله : « فتَرَى الذِينَ في قُلُوبِهِم مَرضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ » و يقول الذين آمنوا أي و ترى الذين آمنوا يقولون: « أهؤلاء الذين أقسموا بالله » .

و قوله تعالى : (ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک)

قرأ حمزة :« عَبُدَ » بضمّ الباء " الطّاغوتِ " جرّ . يُقال (عبْد و عَبُدَ) قال الشّاعر :

أبَنِي لُبَيْنَى إنَّ أمّكُمُ أمَّةٌ وَ إنَّ أبَاكُمْ عبُدُ . (البيت لأوس بن حجر)

قال الفرّاء الباء تضمّها العربُ للمبالغة في المدح و الذّمّ نحو : (رجلٌ حذُرٌ و يقُظٌ) أي مبالغ في الحذر ؛ فتأويل (عَبُد) أنّه بلغ الغاية في طاعة الشّيطان . و كذا قرأ مجاهد ثمّ فسّره و قال : (و خدم الطّاغوت) . قال الزّجّاج : (و كان اللّفظ لفظَ واحد يدلّ على الجميع كما تقول للقوم : (منكم عبَد العَصَا) تريد : إنّ

فيكم عبيد العَصَا) . و النّصب في (عَبُدَ) من وجهين : أحدهما على : (و جعل منهم عَبَدَ الطّاغوت) ، و الثّاني على الذّمّ على : (أعْنِي عَبُدَ الطّاغُوتِ) .

و قرأ الباقون :« و عَبدَ الطّاغوتَ » . و لهم في ذلك حجّتان :

إحداهما : النّسق على قوله :« مَن لَعَنهُ اللهُ » و « عَبَدَ الطّاغوتَ » و الطّاغوت هو الشّيطان أي أطاعه فيما سوّل له و أغواه به .

الثّانية : أنّ ابن مسعود و أبيّاً قرآ : « و عبدُوا الطّاغوتَ» حملا للفعل على معنى (من) ، لأنّ (من) واحد في اللّفظ و جمع في المعنى . فقراءة العامّة على اللّفظ و قراءتهما على المعنى كما قال : « وَ مِنْهُم مَن يَسْتَمِعُونَ إلَيْكَ » على المعنى ثمّ قال : « و منهم من ينظُرُ إليكَ » على اللّفظ .

---

[1] - البقرة : 60 .

[2] - المؤمنون : 93 .